الأمم المتحدة S/2014/341

مجلس الأمن

Distr.: General
13 May 2014
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وإثيوبيا (بما في ذلك الاتحاد الأفريقي)

أولا – مقدمة

١ – أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/579)، بأن مجلس الأمن كان قد قرر إيفاد بعثة إلى منطقة البحيرات العظمى والاتحاد الأفريقي في الفترة من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكان على رأس جزء البعثة المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية كل من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، محمد لوليشكي، ونائب الممثل الدائم لفرنسا، ألكسي لاميك. وكانت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، سامانثا باور، على رأس الجزء المتعلق برواندا، في حين أن الممثل الدائم للمملكة المتحدة، مارك لايل غرانت، كان على رأس الجزء المتعلق بأوغندا. وقاد جزء البعثة المتعلق بإثيوبيا (بما في ذلك الاتحاد الأفريقي) كل من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، أغشين مهدييف، والممثل الدائم لرواندا، أوجين – ريشار غاسانا. وترد في المرفق الأول أسماء الأشخاص الذين تألفت منهم البعثة وكذلك اختصاصاتها.

ثانيا – جمهورية الكونغو الديمقراطية

الاجتماعات التي عقدت في بروكسل

٢ – في الطريق إلى كينشاسا، اجتمع أعضاء مجلس الأمن بأعضاء من لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل. وأكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه بمواصلة دعم التعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي الوقت ذاته مواصلة جهود إحلال الاستقرار في الجزء الشرقي من البلاد. واعتبر الاتحاد الأوروبي أن اختتام محادثات كمبالا بين

290514 290514 14-53444 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس يمثِّل إحدى الأولويات لإيجاد الحيز اللازم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الدائر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان هناك اتفاق على أن إصلاح قطاع الأمن شرطٌ مسبق لإحلال السلام والاستقرار في البلاد، مما سيمكِّن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف من تخفيض عدد أفرادها. وأكد الاتحاد الأوروبي أن هذا الأمر ينبغي أن يكون مواكباً للتنمية الاقتصادية. وعُدَّت اللامركزية والانتخابات عمليتين هامتين، كما أوضح الاتحاد الأوروبي أن دعمه في هذا الصدد سيكون رهيناً بمصداقية هاتين العمليتين. وكان هناك أيضاً اتفاق على أن إدارة الموارد الطبيعية أمرٌ ذو أهمية حاسمة بالنسبة للحكومة لكي يتسنى لها إدرار إيرادات.

٣ - وفي ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أكد الاتحاد الأوروبي أن بعثة الشرطة التابعة له وبعثته لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستختتمان مهمتهما بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. غير أن الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزماً بمواصلة دعمه لإصلاح قطاع الأمن مع التركيز على زيادة تبسيط سلسلة دفع المرتبات وتقديم المشورة الاستراتيجية والتدريب. وفي نفس الوقت، شدد على ضرورة أن تكثف بعثة الأمم المتحدة جهودها وتقوم بدور أهم في دعم إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بتنسيق الدعم الدولي.

اللقاءات التي عقدت في كينشاسا

٤ - التقت البعثة يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا بالرئيس جوزيف كابيلا، ورئيس الوزراء أوغستان ماتاتا بونيو مابون ووزراء رئيسيين في الحكومة، من بينهم وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والعدل. وشارك رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، القس مالو مالو، ورئيس آلية المتابعة الوطنية لمجلس السلام والأمن في اللقاء الذي عقد مع وزيرة الخارجية. والتقت البعثة برئيس مجلس الشيوخ ليون كينغو وا دونغو، ورئيس الجمعية الوطنية، أوبان ميناكو، وكذلك بأعضاء من المجلسين. وحضر أعضاء مجلس الأمن أيضاً الحفل الختامي للمشاورات الوطنية، التي اشترك في رئاستها رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية وحضرها أيضاً الرئيس كابيلا. وبالإضافة إلى ذلك، أطلعت بعثة الأمم المتحدة أعضاء المجلس الأمن على معلومات مفصلة عن تنفيذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بما في ذلك النقل المزمع للمهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

القضايا الرئيسية التي أثيرت خلال اللقاءات التي عقدت مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الحكومة والبرلمان

تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

٥ - أكد مجدداً أعضاء مجلس الأمن، في لقائهم بالرئيس كابيلا، دعمهم لتنفيذ الالتزام الوارد في الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو أمرٌ لا بد منه لتحقيق سلام وأمن دائمين في الجزء الشرقي من البلاد وفي المنطقة. ودعا أعضاء المجلس الرئيس كابيلا إلى تنفيذ الالتزامات الوطنية التي ينص عليها الإطار، وتكثيف الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، وتوطيد سلطة الدولة، والمضي قُدماً في الأخذ بأسباب اللامركزية، والنهوض بخطة المصالحة والتسامح والديمقراطية.

٦ - وشدد الرئيس كابيلا على التقدم الذي أحرزته حكومته في تنفيذ الالتزامات الوطنية التي ينص عليها الإطار، الذي وُقِّع يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا. وقال الرئيس إن إصلاحات يجري تنفيذها، وإن آلية الرقابة الوطنية ستتولى مسؤولية تقييم التقدم المحرز. وأشار الرئيس إلى أن اختتام المشاورات الوطنية كان معلماً هاماً أتاح للشعب الكونغولي الفرصة لمناقشة المشاكل التي تواجهها البلاد وتقديم توصيات لوضع خارطة طريق ترسم سبل المضي إلى الأمام. وأبلغ الرئيس أعضاء مجلس الأمن بأنه سيقدم، كخطوة تالية، تلك التوصيات إلى مجلسي البرلمان.

٧ - وشدد رئيس الوزراء ووزراء الحكومة ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية على التقدم الذي أحرزته الحكومة ضمن إطار السلام والأمن والتعاون. وأشار رئيس الوزراء إلى أن الإصلاحات الاقتصادية قد بدأت تؤتي ثمارها وأن النمو الاقتصادي لا يزال قائماً، بالرغم من النزاع الدائر في الجزء الشرقي من البلاد. وأشار إلى أن موظفي الخدمة المدنية بوسعهم الآن أن يتقاضوا أجورهم بانتظام، ويجري تشييد البنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، في أرجاء عديدة من البلاد باستثناء شرق البلاد، حيث من شأن العنف وعدم الاستقرار السائدين أن يعرقلا التنمية. وبالرغم من اعتراف رئيس الوزراء أعضاء بأن الموارد الطبيعية ستستمر في تأجيج النزاع في الشرق، فإنه قال لأعضاء مجلس الأمن إن الجهود جارية لوضع إطار تشريعي لتحسين تدبير الموارد في البلاد.

٨ - وسلَّم أعضاء مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ التزاماتها الوطنية وأثنوا عليها لعقد المشاورات الوطنية التي أفضت إلى وضع مجموعة شاملة من التوصيات. وشددوا على الحاجة إلى ضمان التنفيذ السريع لتلك التوصيات،

وفي الحين ذاته اتخاذ تدابير تُشرك أحزاب المعارضة السياسية التي لم تشارك في المشاورات في عملية التنفيذ. وأكد أعضاء المجلس مجدداً ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الدائر من خلال إدخال إصلاحات ذات مغزى واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد.

إصلاح قطاع الأمن

٩ - إذ سلّم رئيس الوزراء بأهمية إصلاح قطاع الأمن، اعتبر استعادة السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلاد وكذلك الوسائل المالية اللازمة شرطان مسبقان لدفع عملية الإصلاح إلى الأمام.

١٠ - وخلال جلسة عمل مع وزراء الدفاع والداخلية والعدل، دعا أعضاء مجلس الأمن إلى إحراز تقدم ملموس في إصلاح قطاع الأمن لضمان أن تكون لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية القدرات اللازمة لممارسة سيادتها وضمان أمن البلاد وحماية شعبها.

١١ - وأوضح وزير الدفاع عدداً من الأولويات التي ستركِّز عليها الحكومة من أجل إنشاء جيش جمهوري محترف، وتشمل تبسيط أساليب إدارة الموارد البشرية والتجنيد، وتهيئة ظروف اجتماعية ومهنية أفضل، وتحديث المعدات، وإعادة هيكلة القيادة والتحكم، وإعادة تعريف عقيدة الجيش، وإنشاء قوة للرد السريع، وإصلاح البنية التحتية وتعبئة الموارد. وأشار إلى أن بعض التدابير قد اتخذت بالفعل، من بينها إعادة تنظيم مناطق القيادة وإحالة نحو ٤٥٠ ضابطاً على التقاعد، بينما تبذل الجهود لتدريب الضباط الجدد ونشرهم في جميع أنحاء البلاد. وأشار الوزير إلى أن قوة الرد السريع الكونغولية ستباشر عملها بحلول عام ٢٠٢٠، بينما ستكون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول عام ٢٠٢٥ في وضع يمكِّنها من ضمان أمن البلاد وشعبها بشكل مستقل.

١٢ - وفي ما يتعلق بالشرطة، أشار وزير الداخلية إلى أن جهود الإصلاح تواصلت لإعادة هيكلة الشرطة الوطنية وجعلها شرطة محترفة وشفافة تضم نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فرد. وأشار إلى أن جهود التدريب قد حققت بعض النتائج وأدى التغيير في سلوك أفراد الشرطة إلى تحسين علاقتهم بالسكان المحليين. وشدد على أهمية التدريب، مضيفاً أن الخطط لبناء أكاديمية للشرطة الوطنية تسير قُدماً، حيث سيكون لكل من المقاطعات الآن مركز تدريب خاص بها.

١٣ - ووصفت وزيرة العدل النزاع الدائر في الجزء الشرقي من البلاد بالعقبة الرئيسية التي تعرقل ممارسة سيادة القانون، والسبب في انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق المحتلة. وبيَّنت ضرورة تعزيز الإطار المؤسسي لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال إنشاء المحكمة الدستورية على النحو المتوخى في الدستور فضلا عن

محاكم السلام الـ ٩٥ المتبقية (من بين ١٥٧). كما ذكرت اعتزامها اتخاذ خطوات لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال إنشاء وكالة لمكافحة الفساد وتدابير بناء القدرات.

مكافحة الإفلات من العقاب

١٤ - أبرز أعضاء مجلس الأمن مخاوف المجلس المستمرة بشأن حماية المدنيين، والحالة السائدة في الجزء الشرقي من البلاد، وحالة المشردين داخلياً، وقضية العنف الجنسي، مشدِّدين على ضرورة تعزيز حماية الطفل وتشجيع الحكومة على ضمان تقديم المسؤولين عن أي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

١٥ - وأبرز الرئيس كابيلا التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٣ في مكافحة الإفلات من العقاب. وأوضح أن بعض التحديات مستمرة على الرغم من أن القضاء العسكري يعمل على ضمان إقامة العدل في ما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الوطني. وأشار أيضاً إلى الجهود الجاري بذلها لمحاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي، مضيفاً مع ذلك أن إنهاء آفة العنف الجنسي تتطلب إيجاد حل للنزاع الدائر في المنطقة الشرقية.

١٦ - واتفق وزراء الحكومة وممثلو البرلمان على أن مكافحة الإفلات من العقاب أمرٌ لا بد منه للتصدي لآفة العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقالت وزيرة العدل لأعضاء مجلس الأمن إن العنف الجنسي يعتبر الآن في إطار الولاية الوطنية جريمة ضد الإنسانية. وأشار رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية كلاهما إلى استعداد البرلمان للنظر بعين الرضا في الاقتراح الداعي إلى إنشاء محكمة مختلطة تضم قضاة وطنيين ودوليين لتقديم مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

الانتخابات

١٧ - في ما يتعلق بتحقيق الديمقراطية، أشار أعضاء مجلس الأمن إلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات ضمن الإطار الزمني الذي حدده الدستور.

١٨ - وفي معرض التذكير بأن نتائج الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١١ قد تم الطعن فيها، أكد الرئيس على ضرورة إجراء الانتخابات المقبلة في ظروف ممتازة. ولهذه الغاية، من المتوخى اتخاذ عدد من التدابير، من بينها تنظيم تعداد إداري وترسيم الحدود الإدارية.

١٩ - واتفق رئيس الوزراء على أن الانتخابات هي إحدى الدعائم الأساسية للديمقراطية، مع أنه يرى أن الانتخابات لا ينبغي أن تُبطئ وتيرة التنمية. وشدد رئيس الجمعية الوطنية أن الانتخابات المحلية ستسير جنباً إلى جنب مع تطبيق اللامركزية. وأبلغ رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية أعضاء مجلس الأمن بأن اللجنة قد وضعت جدولا زمنياً لإجراء انتخابات محلية قبل نهاية عام ٢٠١٤، ستعقبها انتخابات وطنية في عام ٢٠١٦، مضيفاً أن الجهات المعنية الوطنية ستُستشار بشأن الخيارات المتعلقة بالتسلسل الزمني لمختلف عمليات الاقتراع.

الحالة السائدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٠ - كرر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن قلقهم العميق إزاء الحالة الأمنية الهشة والأزمة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الأعمال الجارية المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرهما من الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية. وأعرب أعضاء المجلس الأمن عن دعمهم لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معترفين بأن لواء التدخل التابع لقوة البعثة أداةٌ فعالة بدأت بالفعل تحقق نتائج ملموسة. وفي معرض الإشارة إلى عدم وجود حل عسكري محض للنزاع الدائر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، شدد أعضاء المجلس على ضرورة إيجاد حل سياسي ومعالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع. وأبرز أعضاء المجلس أيضاً أن تدبير الموارد الوطنية أمرٌ أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة النزاع الدائر في المنطقة الشرقية.

٢١ - واتفق الرئيس كابيلا ورئيس الوزراء ووزراء الحكومة وممثلو البرلمان على أن النزاع الدائر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أكبر التحديات التي تواجهها البلاد. وأعرب وزراء الحكومة عن امتنانهم للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، ولا سيما اتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) وتكليف بعثة الأمم المتحدة بمهمة القضاء على جميع الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق البلاد. وأكد رئيس الوزراء وبعض الوزراء على ضرورة أن ينفِّذ بحزم لواءُ التدخل التابع لقوة البعثة ولايته المتمثلة في إنهاء العنف السائد في الشرق وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية وتنفيذ الإصلاحات.

٢٢ - وقال الرئيس كابيلا إن الحالة في الشرق، على الرغم من المكاسب العسكرية، ظلت متقلبة في ظل نزوح جماعي للسكان نتيجة للقتال الدائر. وأشار الرئيس إلى أن المحادثات في كمبالا بين حكومته وحركة ٢٣ مارس توشك على التوصل إلى اتفاق، مشيراً إلى أن اختتامها بنجاح يتوقف على حسن نية الشركاء وفعالية جهود الوساطة. وأكد رئيس الوزراء مجدداً عزم الرئيس وحكومته على التفاوض مع حركة ٢٣ مارس على اتفاق، على الرغم من

أن الرأي العام كان مناهضاً لإجراء أي مفاوضات من هذا القبيل نظراً للتجارب السابقة. واتفقت وزيرة الخارجية على أنه لا يوجد حل عسكري محض لمشكلة حركة ٢٣ مارس، في حين أكد أعضاء مجلس الوزراء الآخرين على ضرورة ممارسة ضغط عسكري لحل القضية بوسائل من بينها بعثة الأمم المتحدة، المكلفة الآن بالقضاء على جميع الجماعات المسلحة.

٢٣ - وأكد الرئيس مجدداً أن موقف الحكومة من العفو واضح، أي لن يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وشدد على أن الحكومة لا ترغب في تكرار أخطاء الماضي من خلال منح عفو شامل ودمج المعفو عنهم بعد ذلك في صفوف قوات الأمن. وأشار الرئيس إلى أن الشروط اللازمة لدمجهم في الجيش يجب أن تكون مقيدة ومبنية على عملية تدقيق، وذكر في الوقت ذاته إمكانية العفو المؤقت عن الراغبين في تقديم التزام في ما يتعلق بسلوكهم. أما في ما يتعلق بأفراد حركة ٢٣ مارس الذين لن يُدمجوا في الجيش الوطني، فقد أوضح الرئيس أن المناقشات جارية لإيجاد حل لهم مضيفاً أن أية اقتراحات ملموسة ستكون موضع ترحيب.

٢٤ - واعترف رئيس الجمعية الوطنية بأن الوضع السائد في الجزء الشرقي هو أيضاً نتيجة لغياب سلطة الدولة وضعف مؤسسات الدولة الكونغولية على مدى سنوات عديدة، مشدداً على الحاجة إلى اعتماد نهج توافقي بشأن كيفية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وشدد على الحاجة إلى إجراء إصلاحات، وأهمها اعتماد اللامركزية، من أجل تعزيز سلطة الدولة والعدالة وتحسين حياة الشعب الكونغولي في جميع أنحاء البلاد بعد ما وصفه بثلاثة عقود من المركزية المفرطة.

العلاقات الإقليمية

٢٥ - أكد أعضاء مجلس الأمن مجدداً التزامهم بمواصلة دعوة جميع دول المنطقة إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٢٦ - وأوضح الرئيس كابيلا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، في رأيه، كانت الطرف الموقِّع الوحيد على الاتفاق الإطاري الذي اتخذ إجراءات لتنفيذ التزاماته. وحث المجتمع الدولي على التأكد من مضي كل من الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي على قدم المساواة في تنفيذ التزاماته. وكرر رئيس الوزراء ووزراء الحكومة ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية، في معرض قولهم إن تدخل الدول المجاورة هو السبب الرئيسي لاستمرار النزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضرورة أن يعمل المجتمع

الدولي مع الدول المجاورة، ولا سيما رواندا، لضمان وفائها بالتزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون ووضع حد للأعمال المزعزعة للاستقرار.

نقل مهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٧ - أقام أعضاء مجلس الأمن غداء عمل مع ممثلين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، نوقش خلاله النقل المزمع للمهام من بعثة الأمم المتحدة إلى الفريق القطري. وقال ممثل عن البعثة إن مشاورات قد جرت لإطلاع الحكومة على العملية في حين يُجرى تقييم لقدرات الفريق القطري. ووصف ممثل عن الفريق القطري تأمين موارد كافية بمجرد نقل المهام تحدياً كبيراً، مشدداً على ضرورة وجود استراتيجية لتعبئة الموارد. وبخصوص إزالة الألغام، قال ممثل البعثة إنه من المهم الإبقاء على بعض القدرات لضمان التخلص من الذخائر غير المنفجرة بعد العمليات العسكرية الهجومية التي يقوم بها لواء التدخل التابع لقوة البعثة. وأكد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة أن تركِّز البعثة على المهام ذات الأولوية الرئيسية، وفي الوقت ذاته نقل أكبر عدد ممكن من المهام إلى الفريق القطري أو إلى الحكومة.

اللقاءات التي عقدت في غوما

٢٨ - يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر في غوما، التقى أعضاء مجلس الأمن كل على حدة بمحافظ شمال كيفو، جوليان بالوكو، وأعضاء من المجتمع المدني. كما زاروا أبراج كيباتي، التي قصفت منها حركة ٢٣ مارس غوما في شهر آب/أغسطس، وتلقُّوا إحاطات من بعثة الأمم المتحدة عن العمليات المشتركة التي نُفذت مع القوات المسلحة ضد حركة ٢٣ مارس والجماعات الأخرى وعن الكيفية التي تعتزم بها البعثة تنفيذ مهمتها المتمثلة في القضاء على كل الجماعات المسلحة تمشياً مع القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وسافر أعضاء مجلس الأمن أيضاً إلى مخيم مونينغي، حيث التقوا بمشردين داخلياً وعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.

٢٩ - ولقد أتاحت زيارة أبراج كيباتي لأعضاء مجلس الأمن الفرصة لمعرفة الموقع الذي قصفت منه حركة ٢٣ مارس المدنيين في غوما عن كثب، ومناقشة التطبيق العملي لمهمة البعثة المتمثلة في حماية المدنيين. وأُطلع أعضاء المجلس على تفاصيل ظروف العمل والخطر الذي تمثله الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة ٢٣ مارس، التي تستمر في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتجنِّد المقاتلين وتتلقى في ذات الحين الأسلحة والذخيرة. وشملت الإحاطات أيضاً أنشطة القوة التابع للبعثة، بما في ذلك نشر لواء التدخل التابع لها والعمليات المعتزم تنفيذها للقضاء على الجماعات

المسلحة، والأنشطة التي تهدف إلى المساعدة على استعادة سلطة الدولة في المناطق التي أُخرجت منها الجماعات المسلحة. وأوضحت البعثة أنه بالرغم من أن لواء التدخل التابع لقوة البعثة أداة هامة، فليست هناك سوى بعثة واحدة وقوة واحدة وأن المهمة الرئيسية المسندة إليهما ستظل هي حماية المدنيين.

٣٠ - وأوضح المحافظ أنه على الرغم من إطار السلام والأمن والتعاون وعدد من الاتفاقات السابقة، وكذلك الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك نشر لواء التدخل التابع لقوة البعثة، فإن الناس في شمال كيفو ما زالوا يترقبون عودة السلام. ووصف الجماعات المسلحة التي تعمل في شمال كيفو، بما فيها ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس والقوى الديمقراطية المتحالفة - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، بالخطر الرئيسي الذي يهدِّد السكان المدنيين. وأكد أن السكان لا يزالون عُرضة لتهديدات حركة ٢٣ مارس، التي احتلت أجزاء من المقاطعة في روتشورو ونيراغونغو وواصلت هجماتها على المدنيين وتجنيد الأطفال.

٣١ - وأكد المحافظ ضرورة إيجاد حل عسكري للقضاء على جميع الجماعات المسلحة من أجل إحلال السلام والاستقرار الدائم في شمال كيفو. وفي ما يخص أسباب النزاع، أعرب المحافظ عن رأيه بأن تدخل الدول المجاورة، ولا سيما رواندا وأوغندا، وليس الانقسامات بين المجتمعات أو الجماعات العرقية أو غياب أجهزة الحكم، هو السبب الرئيسي للنزاع الدائر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٢ - وردّد ممثلو المجتمع المدني مخاوفهم من أن السكان في شمال كيفو لا يزالون يعيشون في حالة شبيهة بالحرب حيث تستهدفهم الجماعات المسلحة باستمرار. وأشاروا إلى أن حركة ٢٣ مارس تواصل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي دون عقاب، بما في ذلك العنف الجنسي والقتل التعسفي والنهب، بينما تعرّض السكان في بني لعمليات الخطف والقتل على أيدي القوى الديمقراطية المتحالفة - الجيش الوطني لتحرير أوغندا. وأكدوا مجدداً مخاوفهم من أن رواندا وأوغندا تواصلان دعم الجماعات المسلحة من خلال توفير الأسلحة والذخيرة لحركة ٢٣ مارس والقوى الديمقراطية المتحالفة - الجيش الوطني لتحرير أوغندا وغيرهما من الجماعات المسلحة. كما اتهموا رواندا بتقديم الدعم لتجنيد الأطفال للقتال إلى جانب حركة ٢٣ مارس، بينما تؤوي قادة حركة ٢٣ مارس في بلادها بدلا من تسليمهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٣ - وصرّح ممثلو المنظمات الإنسانية غير الحكومية الكونغولية بأنهم شجبوا استمرار العنف ضد المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة، مع ما يترتب على ذلك من وضع إنساني

مأساوي ونزوح جماعي للسكان. واعتبروا أن غياب سلطة الدولة وانعدام الحماية يمثّلان الصعوبة الرئيسية. وكرّروا الإعراب عن قلقهم من تدخل الدول المجاورة المستمر، داعين مجلس الأمن إلى فرض جزاءات على هذه الأفعال، وضرورة القضاء على كل الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة الشرقية، ووضع حد للإفلات من العقاب. ووفقاً لما ذكرته الجهات الفاعلة الإنسانية، لم تكن تحت سيطرة الحكومة سوى نسبة ٢٥ في المائة من أراضي شمال كيفو، مما جعل من الصعب وصول المساعدات الإنسانية.

٣٤ - واعتبر مشردون داخلياً في مخيم مونيغي أن حالة انعدام الأمن السائدة، واستهدافهم من قبل الجماعات المسلحة بلا هوادة، والعنف الجنسي، وفقدان منازلهم وعدم وجود فرص التعليم لأطفالهم، هي العوامل الرئيسية التي تمنعهم من العودة إلى مواطنهم.

ثالثا - رواندا

معلومات أساسية

٣٥ - كان غرض مجلس الأمن من البعثة الموفدة إلى رواندا هو مناقشة مخاوف الحكومة بشأن المنطقة والكيفية التي يمكن بها تبديدها مع احترام السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول في المنطقة؛ وتكرار دعم المجلس للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون ودعوة جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها الواردة في هذا الإطار بحُسن نية؛ وبحث محنة اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تسببها الجماعات المسلحة؛ وتشجيع السلطات الرواندية والكونغولية على العمل معاً لضمان القضاء المبرم على خطر الجماعات المسلحة في المنطقة ونزع سلاحها وتسريح عناصرها ووقف مصادر الدعم التي تستفيد منها؛ واستكشاف سبل تعزيز التعاون الإقليمي، بطرق منها تحقيق فوائد السلام والتنمية؛ والتباحث مع حكومة رواندا بشأن طرائق التي يمكن بها للحكومة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تعمل معاً لمعالجة وضع المقاتلين السابقين في صفوف حركة ٢٣ مارس على وجه السرعة.

زيارة رواندا

٣٦ - في رواندا، التقى أعضاء مجلس الأمن، بقيادة السفيرة باور، بالرئيس بول كاغامي، وكذلك لويز موشيكيوابو، وزيرة الخارجية، وجيمس كاباريبه، وزير الدفاع، وكارينزي كاراكِه، مدير دوائر الاستخبارات والأمن الوطنية. وسافر أعضاء المجلس أيضاً إلى مركز موتوبو لتسريح المقاتلين، وذلك للتحادث مع مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

السابقين الذين كانوا قد دخلوا طوعاً عملية التسريح وإعادة الإدماج، وبعد ذلك قاموا بزيارة النصب التذكاري للإبادة الجماعية في كيغالي.

٣٧ - وفي موتوبو، أدلى العديد من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين بشهادات عن تجاربهم، بما في ذلك ما دفعهم لاتخاذ قرار مغادرة القوات الديمقراطية والمصاعب التي يواجهها الأفراد الذين يرغبون في المغادرة لكنهم لا يشعرون بأنه باستطاعتهم فعل ذلك بسبب التهديدات التي توجَّه لعائلاتهم. ورحب أعضاء المجلس ببرنامج التسريح وإعادة الإدماج الرواندي والتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة رواندا في تسريح أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادة إدماجهم.

اللقاء بالرئيس

٣٨ - شمل اللقاء بالرئيس كاغامي، الذي تم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عدة مسائل من بينها وجود الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة احترام جميع الجهات الفاعلة الإقليمية سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغو والدول الأخرى في المنطقة وسيادتها، وعملية كمبالا، وإطار السلام والأمن والتعاون، وتحسين العلاقات بين دول المنطقة.

الجماعات المسلحة في المنطقة

٣٩ - أوضح الرئيس كاغامي لأعضاء المجلس الزائرين أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تزال تشكل خطراً على رواندا بسبب الأيديولوجيا التي تواصل هذه الجماعة تبنّيها.

٤٠ - والتمس دعم المجلس في الضغط لكي تتخذ بعثة الأمم المتحدة تدابير ملموسة لمعالجة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويرى الرئيس كاغامي أن أحد الأسباب الجذرية لذلك هو ضعف المؤسسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يساهم في استمرار أعمال العنف في المنطقة.

٤١ - ويرى رئيس رواندا أن مشكلة الجماعات المسلحة لا يمكن حلها إلاّ من خلال شراكة حقيقية بين دول المنطقة والمجتمع الدولي. وأكد لأعضاء المجلس أن رواندا ملتزمة حقاً بالعمل من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بشكل أعم، وراغبة في تهيئة الظروف المواتية للتنمية.

٤٢ - واتفق أعضاء مجلس الأمن مع الرئيس على ضرورة أن يطارد لواء التدخل التابع لقوة البعثة جميع الجماعات المسلحة التي تشكل خطراً على المنطقة. وكرروا دعوتهم إلى جميع

بلدان المنطقة بعدم التساهل مع الجماعات المسلحة أو تقديم المساعدة لها، وحثوا الرئيس على استخدام نفوذه لدى حركة ٢٣ مارس لما فيه خدمة السلام والمساعدة في اختتام محادثات كمبالا. وأشاروا إلى أنه لكي يتحقق الغرض من إطار السلام والأمن والتعاون، يجب القضاء على جميع الجماعات المسلحة، ويفضَّل أن يكون ذلك من خلال حلول سياسية وحرمانها من الأسلحة والتمويل، وهو ما يتطلب التزام جميع الدول في المنطقة.

عملية كمبالا

٤٣ - عند مناقشة عملية كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، ولا سيما مناقشة موضوعي دمج المقاتلين والعفو، أعرب الرئيس كاغامي عن رأيه بوجوب إقامة توازن بين العفو والسلام. وقال إنه يتفق مع أعضاء المجلس بأن مرتكبي الفظائع يجب أن يحاسبوا، مشيراً إلى أن المساءلة يجب أن تركز على مرتكبيها من الأفراد لا على مجموعات كاملة. وحث على أن السعي لتحقيق العدالة في المنطقة لا ينبغي أن يتم بشكل انتقائي وينبغي التعرف على هوية جميع مرتكبي الفظائع ومحاكمتهم. وأشار إلى التحديات التي يواجهها النظام القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشجع المجتمع الدولي على المساعدة في تعزيز هذا النظام داخل ذلك البلد. وأبدى رأيه بضرورة أن تكون لأفريقيا محكمتها الجنائية الإقليمية الخاصة.

إطار السلام والأمن والتعاون

٤٤ - وفي ما يتعلق بالتزام رواندا بإطار الأمن والتعاون السلام، أكد الرئيس كاغامي والمسؤولون الحكوميون الذين التقى بهم المجلس في وقت سابق أن الإطار ينبغي أن ينتقل من الأقوال إلى الأفعال.

٤٥ - وإذ أعرب المسؤولون الروانديون عن أملهم في تنفيذ الإطار، أوضحوا أنهم حريصون على المضي قدماً في تدعيم الركيزة الاجتماعية الاقتصادية، مع التركيز بشدة على تشييد البنى التحتية وإنتاج الطاقة على جانبي الحدود. ودعت وزيرة الخارجية إلى إقامة المشاريع التقنية لتسهيل صرف الأموال التي تعهد بها البنك الدولي، مع الإقرار بالتعاون مع القيادة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة والمبادرة الاستباقية التي اتخذها الأمين العام ورئيس البنك الدولي في المساعدة على تعزيز مكاسب السلام على أرض الواقع.

٤٦ - وكررت بعثة مجلس الأمن دعمها لإطار السلام والأمن والتعاون ودعت البلدان وقادتها في المنطقة إلى استخدام نفوذهم لتعزيز السلام والاستقرار. وشجّع أعضاء المجلس الموقِّعين على الإطار على مواصلة التعاون وتعزيز سبل التعاون على المستوى المحلي.

كما شجعوا على إقامة شراكات إقليمية من خلال الجماعة الاقتصادية لمنطقة البحيرات العظمى لجني ثمار سلام أكبر على أرض الواقع. وشددوا أيضاً على دور مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في تنسيق الدعم الدولي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية.

علاقة رواندا بجمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٧ - عند مناقشة علاقة رواندا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار الرئيس كاغامي إلى أن البلدين، بما في ذلك قيادتهما، على اتصال مباشر وبشكل منتظم. وأبلغ أعضاء المجلس بالخطط الرامية إلى إدماج جمهورية الكونغو الديمقراطية في جماعة شرق أفريقيا.

٤٨ - وأعربت وزيرة الخارجية عن استعداد حكومة رواندا للعمل جنباً إلى جنب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لتهدئة الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكررت التزام بلادها بأن تظل شريكاً حقيقياً في البحث عن الاستقرار. ودعت إلى بذل مزيد من الجهود المنسقة بين الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى.

٤٩ - وأكد أعضاء مجلس الأمن أن الرئيس كاغامي قد مهد الطريق لترك إرث هائل في المنطقة استناداً إلى رؤيته وما يقوم به لإخراج رواندا من وهدة الفقر وبلوغ مستوى كبير من التنمية. وشددوا على أن إرثه سيتعزز من خلال المساعدة على تحقيق نفس الدرجة من السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتهيئة الظروف المؤاتية لكي يتمتع الشعب الكونغولي بنفس المستوى من السلام والازدهار.

رابعا - أوغندا

٥٠ - وصلت بعثة مجلس الأمن، بقيادة الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفير غرانت، إلى أوغندا يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الغرض من الزيارة هو التأكيد مجدداً على دعم المجلس لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة، وتشجيعها على تعزيز التعاون في جميع المجالات، ومناقشة الجهود الإقليمية وشواغل أوغندا في المنطقة، بما في ذلك القوى الديمقراطية المتحالفة، وكيفية معالجتها مع احترام سيادة جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى وسلامتها الإقليمية والتأكيد على دعم المجلس للعمل ضد الجماعات المسلحة في المنطقة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة.

٥١ - وتلقى أعضاء المجلس، عند وصولهم إلى مطار عنتيبي، تقريراً عن آخر المستجدات في عملية كمبالا والدعم المقدّم للميسِّر عن طريق المبعوثين الخاصين لتسريع هذه العملية.

وتزامنت زيارة أوغندا مع الوقت الذي توصلت فيه حركة ٢٣ مارس وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى توافق في الآراء بشأن ٨ من النقاط الـ ١١ الواردة في مشروع الاتفاق. وكانت مسائل من قبيل العفو ودمج المقاتلين لا تزال قيد المناقشة.

اللقاء بالرئيس

٥٢ - تركز اللقاء برئيس أوغندا، يوويري كاغوتا موسيفيني، أساساً على عملية كمبالا والقوى السلبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ودور الأمم المتحدة هناك.

٥٣ - وأعرب أعضاء المجلس في بداية لقائهم بالرئيس موسيفيني عن تقديرهم لمساهمة الرئيس الإيجابية في إحلال السلام والاستقرار في القارة، بما في ذلك في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان، ودعوا إلى استمرار دوره القيادي في لتلك العمليات.

عملية كمبالا

٥٤ - دعا الرئيس سايرُس كيونغا، بصفته كبير ممثلي ميسِّر عملية كمبالا، إلى إطلاع أعضاء مجلس الأمن على ما آلت إليه محادثات السلام، التي اكتسبت زخماً على الرغم من بعض القضايا الملحة. وأفاد بأن مواضيع مثل تحويل حركة ٢٣ مارس إلى كيان سياسي، ودمج المقاتلين والعفو، واللاجئين والمشردين داخلياً، والممتلكات المفقودة، وإعادة بناء نظام المصالحة الوطنية، والمزاعم المتعلقة بقتل عناصر حركة ٢٣ مارس، قد تم تناولها. وستُنشأ لجنة تحقيق مناسبة للتحقيق في عمليات القتل تلك.

٥٥ - وكانت المسألة المتبقية هي نزع السلاح، وحالما يتم الحصول على التوقيعات، ستشرع حركة ٢٣ مارس في الجلاء بحيث لن يكون جنودها على مقربة من السكان المدنيين المتضررين. وتحتاج عملية نزع السلاح إلى التنسيق مع عمليات أخرى موازية من جانب الحكومة. وحالما تجلي حركة ٢٣ مارس جنودها، ستعرض الحكومة مشروع قانون العفو على البرلمان. وستسير عملية التجميع على نفس المنوال وسيُنزع سلاح المقاتلين بناء على لذلك. وقبل اختتام هذه العملية، ينبغي الاتفاق على مسألة العفو.

٥٦ - وفي ما يتعلق بعملية كمبالا، التي شغل فيها الرئيس موسيفيني منصب الوسيط بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، أطلع الرئيس أعضاء مجلس على منهجية التيسير، التي عولجت فيها المشاكل بطريقة شاملة. وقد أوجدت عملية كمبالا فرصة للنظر في الحد الأدنى من المطالب لمساعدة العملية على التحرك إلى الأمام، لا سيما في مسألتي

المصالحة والأمن الوطني. لكن ولضمان سلامة البلاد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٧ - وأرادت بعثة مجلس الأمن معرفة ما الذي تغير بين الاتفاق الذي حاولت عملية كمبالا حالياً التوصل إليه واتفاق عام ٢٠٠٩ تحت قيادة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو. وأوضحت أوغندا أن الفارق الرئيسي هو أن الجهات الإقليمية الفاعلة في منطقة البحيرات العظمى لم تشارك في عملية عام ٢٠٠٩، في حين أنها تقود العملية الحالية. وأكد الرئيس موسيفيني لأعضاء المجلس أن البلدان المجاورة لو تصرفت معاً خطوة تلو الأخرى، لكان من الممكن تجنب الكثير من العراقيل. وأشار إلى المبادرة الإقليمية لبوروندي والدور الحاسم للجهات الإقليمية الفاعلة في عملية السلام. وعلاوة على ذلك، يرى الرئيس موسيفيني أن آلية الرقابة لعام ٢٠٠٩ كانت ضعيفة جداً، في حين أن آلية الرقابة الحالية ضمن إطار السلام والأمن والتعاون ذات مصداقية أكبر ومن المرجح أن تفلح في عملها. وكانت عملية عام ٢٠٠٩ قد حققت حوالي ٦٥ في المائة من أحكام الإطار. لكنها فشلت في بقية الأحكام، وذلك جزئياً بسبب عجز جمهورية الكونغو الديمقراطية عن حماية بعض أفراد الطرف الآخر، الذين لقوا مصرعهم خلال عملية الدمج. وبالتالي، تبدَّدت الثقة.

٥٨ - والمسألة الأخرى التي تثير قلق مجلس الأمن هي العفو، الذي تجري مناقشته في محادثات كمبالا. وقد أبدت أوغندا رأيها بأن العفو ينبغي اقتراحه للجميع ما عدا أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية. وأشارت إلى أن هذا النهج كان قد أوفى بالغرض في أوغندا وثبت أنه حل دائم في صراعات أفريقية أخرى. وينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق السلام أولا ثم معالجة قضايا العدالة. ووفقاً للرئيس موسيفيني، فإن العفو هو محور المصالحة. وفي عام ٢٠٠٩، مُنح العفو وفقاً للقانون الدولي. أما الآن فإن العفو سيكون مشروطاً بحسن السلوك.

٥٩ - ويرى الرئيس أن الجهات الفاعلة كانت جميعها غير مؤهلة من الناحية الأيديولوجية. وذكر كمثال الصيغة المستخدمة في بوروندي لبناء الثقة أولا ثم تمكين الأطراف من الدخول في مناقشات غير خلافية. ووفقاً للرئيس موسيفيني، فإن الدمج يتعلق أولا وقبل كل شيء بالأمن. فإذا كان الأشخاص لا ينتمون للقوات المسلحة، فإنهم يشعرون بأنهم في خطر؛ أما إذا كانوا ينتمون للقوات المسلحة فهم يصبحون جزءاً من عملية بناء السلام. وفي رأيه فإن السلطة الحقيقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمتلكها الجيش، لأن هياكل السلطة الأخرى، بما فيها تلك المعنية بممارسة السلطة القضائية والإدارية، ليست موجودة. والدمج هو أيضاً مسألة تأمين فرص العمل.

٦٠ - ويعتبر الرئيس موسيفيني العفو المؤقت رداً واحداً على مسألة العفو. وذهب أبعد من ذلك فقال إن الأسباب الجذرية للاضطرابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تُعالج. وأكد أنه إذا لم يتم التعامل مع الأسباب الجذرية، ينبغي توقع أعمال متكررة.

٦١ - وأثيرت مسألة الدمج في الجيش أيضاً، وترى أوغندا أنها لا تزال دون حل، إذ أن قائمة أولئك الذين ليس المسؤولون الكونغوليون مستعدون لقبولهم في صفوف القوات المسلحة طويلة. والنهج الذي يجري النظر فيه الآن هو منح بعض الأفراد المدرجة أسماؤهم في تلك القائمة خيار نقلهم إلى مكان آخر، والبحث جار عن البلدان التي ستكون على استعداد لاستقبالهم. وقد عارض الرئيس هذا النهج، وأعرب عن رغبته في أن تعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية بدلا من ذلك على أساس المصالحة والدمج.

٦٢ - وعرض الرئيس موسيفيني أيضاً وجهات نظره بشأن الوضع السياسي والعسكري العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشيراً على مجلس الأمن ألا يركِّز على حركة ٢٣ مارس باعتبارها المشكلة الوحيدة ويعترف بأن المشكلة تاريخية وأكبر من ذلك بكثير. وفي رأيه، فبالإمكان السيطرة على مقاتلي حركة ٢٣ مارس. فهم كانوا قد دخلوا غوما وقبلوا الخروج منها عندما حثهم المسؤولون في المنطقة على القيام بذلك.

القوى السلبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ودور الأمم المتحدة

٦٣ - على نفس المنوال، أشار الرئيس موسيفيني إلى وجود قوى سلبية أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي، ينبغي التصدي لها. فالرئيس موسيفيني يعتبر أن مصدر المشكلة هو فشل الرئيس موبوتو في الماضي في تدبير شؤون البلاد والتعاون مع جيرانه. وقد تفاقم هذا الوضع في رأيه بسبب مستوى العنف المستمر واستخدام أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل الجماعات المسلحة، التي واصلت زعزعة استقرار البلدان المجاورة.

٦٤ - وحث الرئيس موسيفيني أعضاء مجلس الأمن على مساعدة الرئيس كابيلا على إنشاء قوة أمنية منضبطة، وإلا ستظل جمهورية الكونغو الديمقراطية أرضاً خصبة للإرهابيين الذين كانت الأمم المتحدة ترقُب أمرهم. وشبَّه عمل المجلس في الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال بأنه ”مشروع للحفاظ على الإرهاب“. وأشار إلى وجود قوى سلبية أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي وتُركت

تُرهِب المدنيين مراراً وتكراراً. وكانت على هذه الدرجة من السوء إن لم تكن أسوأ من حركة ٢٣ مارس، وينبغي التصدي لها.

٦٥ - وفي ما يتعلق بالقوى الديمقراطية المتحالفة وجيش الرب للمقاومة، كان على جمهورية الكونغو الديمقراطية السهر على ألاّ تستخدم أراضيها القوى السلبيةُ لزعزعة استقرار البلدان المجاورة. وقال الرئيس موسيفيني إن القادة الكونغوليين إذا لم يكن بإمكانهم التعامل مع القوى السلبية على أراضيهم، فإن عليهم أن يطلبوا من المنطقة مساعدتهم.

٦٦ - وأشار الرئيس موسيفيني إلى ما يعتبره ''مشروعاً للحفاظ على الإرهاب'' تحت ولاية الأمم المتحدة. فشكك في مفهوم السيادة وشدد على التحديات التي تواجهها الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أُجبرت على تحويل بعض مواردها من مشاريع التنمية لتأمين حدودها. وقال إنه كان مع الرأي القائل بأن المجتمع الدولي لم يرسل الرسالة الصحيحة إلى الحكومة الكونغولية. وسلط الضوء على مسألة الانضباط والسلوك في الجيش الكونغولي وحذّر قادة البلاد من اللجوء لأي خُدع انتهازية، الأمر الذي من المرجح أن يعرقل الجهود الإقليمية ويتعارض مع روح إطار السلام والأمن والتعاون.

٦٧ - وقال الرئيس موسيفيني إن حل النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية أبسط من التعامل مع الوضع في السودان أو الصومال. ففي رأيه، هناك ضرورة لتحقيق المصالحة الوطنية ووجود أجهزة فعالة ومنضبطة للدولة. ودعا مجلس الأمن إلى النظر في أفضل ممارسات أوغندا عند إصلاح الأوضاع فيها من دون اللجوء إلى قوات الأمم المتحدة.

٦٨ - وحذّر أعضاء مجلس الأمن من الانحياز لأي جانب في النزاعات الدائرة في أفريقيا، قائلا إنهم بانحيازهم، أصبحوا جزءاً من المشكلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعاهم أيضاً إلى دراسة الوضع عن كثب قبل الرد، والاعتماد على معارف وخبرات الزعماء الإقليميين مثله، الذي يعيش على مقربة من الوضع هناك وكانت له علاقات في البلدان المعنية. وأشار إلى أن الحل لن يتم التوصل إليه إلاّ إذا اعتُمد نهج ''الثالوث المقدس'' — وهو تحالف ثلاثي يضم جهات فاعلة وطنية وإقليمية ودولية. وعلى هذا النحو، كان الاتفاق الإطاري يسير على الطريق الصحيح.

٦٩ - وختاماً، طلب رئيس وفد مجلس الأمن إلى الرئيس موسيفيني الضغط على الرئيس كاغامي لكي يؤدي دوراً إيجابياً أكبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ الرئيس موسيفيني الوفد بأنه إذا تدخلت رواندا في الأزمة الكونغولية، فإنه سيكون أول من يعرف ذلك ويوقفه.

خامسا – إثيوبيا

٧٠ - ترأس وفد مجلس الأمن إلى إثيوبيا كل من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، السفير مهدييف (رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٣)، والممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، السفير غاسانا. وبالإضافة إلى المشاركة في الاجتماع الاستشاري المشترك السنوي السابع مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس وزراء إثيوبيا.

المرفق الأول

تشكيلة واختصاصات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وإثيوبيا (بما في ذلك الاتحاد الأفريقي)

التشكيلة

الوزير بيتر إليتشيف (الاتحاد الروسي)

السفير أغشين مهدييف (أذربيجان) رئيس مشارك للبعثة

السفيرة ماريا كريستينا بيرسِبال (الأرجنتين)

السفير فرانسيس غاري كوينلان (أستراليا)

الوزير عاصم افتخار أحمد (باكستان)

السفير كودجو مينان (توغو)

السفير كيونغ – هون سول (جمهورية كوريا)

السفير أوجين – ريشار غاسانا (رواندا) رئيس مشارك للبعثة

المستشار جاو يونغ (الصين)

السفير غيرت روزنتال (غواتيمالا)

المستشار ألكسي لاميك (فرنسا) رئيس مشارك للبعثة

السفيرة سيلفي لوكاس (لكسمبرغ)

السفير محمد لوليشكي (المغرب) رئيس مشارك للبعثة

السفير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) رئيس مشارك للبعثة

السفيرة سامانثا باور (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيسة مشاركة للبعثة

الاختصاصات

ألف – عناصر تتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى

- التذكير بالتزام مجلس الأمن بسيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وتأكيد ضرورة الاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي

- مناشدة جميع بلدان المنطقة أن تحترم سيادة البلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية، وألا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، وألا تؤوي الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الأشخاص المدرجين في قوائم نظم الجزاءات التي وضعتها الأمم المتحدة وأن تعمل على تعزيز المساءلة، ودعوة جميع بلدان المنطقة إلى عدم التسامح مع الجماعات المسلحة والامتناع عن مدها بأي ضرب من ضروب المساعدة أو الدعم

- الإعراب عن دعم مجلس الأمن الشديد لتحسن العلاقات في ما بين بلدان المنطقة وتشجيعها على مواصلة تدعيم التعاون في جميع الميادين، ولا سيما في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، سعياً لتحقيق استقرار منطقة البحيرات الكبرى في المدى الطويل

- تكرار تأكيد دعمه لتنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الأمر الذي يكتسي أهمية جوهرية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، ودعوة جميع الأطراف الموقِّعة إلى أن ينفِّذ كل منها التزاماته على وجه السرعة وبالكامل وبنية صادقة

- تكرار التأكيد على ضرورة مساهمة جميع الأطراف في تحقيق استقرار الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشجيع جميع بلدان المنطقة على العمل سوياً، والتذكير بأهمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، كوسيلة لتحقيق استقرار الوضع

- تكرار تأكيد الدعم المقدم لتعزيز الدينامية الإقليمية، بوسائل من بينها العمل، حسب الاقتضاء، على إقامة مشاريع اقتصادية تكون موضع اهتمام مشترك وتنفيذ الخطوات المناسبة لتيسير التجارة المشروعة في الموارد الطبيعية ووضع حد للاتجار غير المشروع بها كوسيلة لتوطيد السلم والأمن

- تأكيد استمرار انشغال مجلس الأمن بموضوع حماية المدنيين، ومعالجة أوضاع المشردين داخلياً والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتصدي لمعضلة العنف الجنسي، وتعزيز حماية الأطفال، وتشجيع الأطراف والحكومات المعنية على كفالة تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني إلى العدالة

- التأكيد على أن العنف الجنسي، عندما يُستعمل أو يؤذن بأن يُستعمل وسيلةً أو خدعة في الحرب أو عندما يكون جزءاً من هجوم كاسح أو ممنهج على السكان المدنيين، يمكن أن يسهم في استفحال حالات النزاع المسلح وإطالة أمدها بشكل كبير وقد يعرقل إعادة إرساء السلم والأمن الدوليين، والتأكيد في هذا الصدد على أن اتخاذ إجراءات فعالة لمنع تلك الأعمال والتصدي لها يسهم إسهاماً ملموساً في صون السلم والأمن الدوليين، والتشديد على أن مشاركة المرأة في تدابير الوقاية والحماية أمر جوهري

عناصر إضافية تتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

بقيادة المغرب وفرنسا:

- الإقرار بالمسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث توطيد السلام والاستقرار، وتشجيع الانتعاش والتنمية في البلد، وحماية المدنيين، والإعراب عن استمرار الدعم الذي يقدمه المجلس في هذا المضمار

- تكرار تأكيد قلقه العميق من هشاشة الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الأزمة الإنسانية التي يتخبط فيها بسبب استمرار الأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها حركة ٢٣ مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرهما من الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، ومطالبتها بأن توقف فوراً كل أنواع العنف والأعمال المزعزعة للاستقرار وأن تقوم فوراً بتسريح أفرادها ومطالبتهم بإلقاء أسلحتهم بشكل دائم

- مناشدة جميع السلطات الكونغولية أن تنفذ تنفيذاً تاماً وبحسن نية التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، وأن تعمل خاصة على تكثيف جهودها في سبيل إصلاح قطاع الأمن وإحكام سلطة الدولة وإحراز تقدم في تنفيذ اللامركزية وتدعيم خطة المصالحة والتسامح وإحلال الديمقراطية

- الإعراب عن دعمه لإقدام رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء آلية رقابية وطنية، على النحو المنصوص عليه في إطار السلام والأمن والتعاون وفي القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، ومناشدة جميع السلطات الكونغولية أن تكفل شفافية هذه الآلية وفعاليتها

- إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتلقي إحاطة عن تنفيذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، ولا سيما عن إعادة تشكيل البعثة ونشر لواء التدخل، وعن تنفيذ خريطة طريق تجمل تفاصيل نقل أكبر قدر ممكن من المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وتلقي إحاطة عما يتهدد استقرار المنطقة من خطر منشؤه الجماعات المسلحة، ومن ضمنها حركة ٢٣ مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة والجيش الوطني لتحرير أوغندا

- الاطلاع على آخر المستجدات عن العمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة ضد حركة ٢٣ مارس وغيرها من الجماعات المسلحة، وطلب معلومات مستوفاة إضافية عن السبل التي تعتزم البعثة انتهاجها في تنفيذ ولايتها المتمثلة في القضاء المبرم على جميع الجماعات المسلحة وفقاً للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) بشأن كيفية اعتزام البعثة القيام بجهودها مستقبلا في ميادين نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، والتأكيد مجدداً على ضرورة أن تجري جميع العمليات العسكرية وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، واتخاذ التدابير المناسبة لحماية المدنيين، واستخلاص العبر التي يمكن أن يستلهمها أعضاء المجلس من تجربة البعثة في ما يتصل بعمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة

- تكرار تأكيد استمرار انشغال المجلس بموضوع حماية المدنيين، ومناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، وتناول أوضاع المشردين داخلياً، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومعالجة قضايا العنف الجنسي وحماية الأطفال، بعدة وسائل منها تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأطفال في النزاع المسلح، التي وقعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٢

- كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات فض النزاع وإحلال السلام، وتكرار تأكيد اعترافه بالتداخل بين فعالية حماية المدنيين وخفض خطر الجماعات المسلحة

والقضاء عليه والإصلاح الشامل لقطاع الأمن، ولا سيما في ما يتعلق بفرز الجنود الذين جرى دمجهم في القوات المسلحة الكونغولية والتحري عنهم

- التذكير بالأهمية القصوى لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمحاكمة مرتكبي الجرائم والفظائع

عناصر إضافية تتعلق برواندا

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

- مناقشة الشواغل الرواندية في المنطقة، بما في ذلك مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وسبل التصدي لها في ظل احترام سيادة جميع دول منطقة البحيرات الكبرى وسلامتها الإقليمية
- تكرار تأكيد دعم تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ودعوة جميع الأطراف الموقِّعة إلى الوفاء بالتزاماتها بنية صادقة
- بحث محنة لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين اضطرهم الجماعات المسلحة إلى الفرار
- تكرار التأكيد على ضرورة مساهمة جميع الأطراف في تحقيق استقرار الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشجيع السلطات الرواندية والكونغولية على العمل سوياً، بالتعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى ومع البعثة، من أجل القضاء المبرم على خطر الجماعات المسلحة في المنطقة ونزع سلاحها وتسريح عناصرها ووقف مصادر الدعم التي تستفيد منها وذلك في إطار نهج متعدد الأبعاد ينسجم مع إطار السلام والأمن والتعاون، والتذكير بأهمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الأمر كوسيلة لتحقيق استقرار الوضع
- بحث سبل تعزيز الدينامية الإقليمية بطرق منها تحقيق فوائد السلام والعمل، حيثما لزم الأمر، على إقامة مشاريع اقتصادية تكون موضع اهتمام مشترك
- التباحث مع حكومة رواندا بشأن طرائق العمل المشترك بينها وبين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل التعجيل بمعالجة وضع مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين المحتجزين في شرق رواندا منذ آذار/مارس ٢٠١٣، ومن ضمنهم الأشخاص الذين حدد مجلس الأمن أسماءهم، وكفالة تسريحهم على نحو دائم

والتعامل معهم وفق أحكام القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع، مع الاهتمام خاصة بالأطفال والنساء الموجودين بين ظهرانيهم

عناصر إضافية تتعلق بأوغندا

بقيادة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

- تكرار تأكيد دعم مجلس الأمن لتحسين العلاقات في ما بين بلدان المنطقة وتشجيعها على تدعيم التعاون في جميع الميادين، ومناقشة الجهود الإقليمية المبذولة في هذا الصدد
- مناقشة الشواغل الأوغندية في المنطقة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقوات الديمقراطية المتحالفة وسبل معالجتها في ظل احترام سيادة جميع دول منطقة البحيرات الكبرى وسلامتها الإقليمية
- تأكيد دعم مجلس الأمن للإجراءات المتخذة ضد الجماعات المسلحة في المنقطة، ومن بينها جيش الرب للمقاومة

باء – الاتحاد الأفريقي

بقيادة أذربيجان ورواندا

- تعزيز الشراكة وتحسين التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن طريق تبادل الآراء بشأن القضايا التي تكون موضع اهتمام مشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفقاً للقرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)
- تبادل الآراء وبحث طرائق تعزيز آليات الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وتدعيمها
- تبادل الآراء بشأن الأوضاع التي تكون موضع اهتمام مشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهي:
  - الوضع في منطقة البحيرات الكبرى
  - الوضع في السودان وجنوب السودان
  - الوضع في الصومال
  - الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى
  - الوضع في منطقة الساحل

المرفق الثاني

التقرير بشأن الاجتماع الاستشاري المشترك السنوي السابع بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

أديس أبابا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

ألف - مقدمة

١ - يعقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعاً استشارياً مشتركاً سنوياً كل سنة منذ عام ٢٠٠٧. وفي السنوات الوترية، انعقدت اجتماعات استشارية مشتركة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا؛ وفي السنوات الزوجية، انعقدت هذه الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الاجتماع الاستشاري المشترك السابع في أديس أبابا. وترأس الاجتماع كل من أغشين مهدييف، الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٣، وممثل غينيا الاستوائية، رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر تشرين الأول/أكتوبر بالنيابة.

باء - أهداف الاجتماع

٢ - يتمثل الهدف العام للاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تعزيز الشراكة وتحسين التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال تبادل الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام للمجلسين في ما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا.

٣ - وكان الهدف المحدد للاجتماع في عام ٢٠١٣ هو أن يتبادل المجلسان الخبرات، ويتوصلا إلى السبل الكفيلة بتحقيق الانسجام في تدخلاتهما في حالات نزاع محددة، بما فيها الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، والحالة بين السودان وجنوب السودان، والحالة في الصومال، والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في منطقة الساحل.

جيم - شكل الاجتماع والمناقشات التي تجرى بشأن بنود جدول الأعمال

٤ - اختارت كل منظمة دولة رئيسية من الدول الأعضاء، حيث عرض ممثلها كل موضوع أو ردّ على العرض المقدم من ممثل دولة عضو في الهيئة الأخرى، وذلك على

النحو التالي: عُنيت فرنسا وغامبيا بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى؛ وعُنيت الولايات المتحدة الأمريكية وليسوتو بالحالة بين السودان وجنوب السودان؛ وعُنيت نيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالحالة في الصومال؛ وعُنيت موزامبيق وفرنسا بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وعُني المغرب وأوغندا بالحالة في منطقة الساحل؛ وعُنيت الجزائر ورواندا بموضوع تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٥ - وعموماً، كانت العروض المقدَّمة من ممثلي المجلسين متوافقة من حيث المبدأ في ما يتعلق بالمواضيع المذكورة أعلاه.

٦ - ففي ما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، اتفقت فرنسا وغامبيا على أن إيجاد حل دائم للقضايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حوار سياسي. ودعتا أطراف إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلى مواصلة العمل من أجل تنفيذ الإطار على نحو فعال.

٧ - وفي ما يتصل بالعلاقات بين السودان وجنوب السودان، حمل البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة وليسوتو رسائل مماثلة. وساد شعور بالتفاؤل بالنظر إلى الزيارة التي قام بها مؤخراً رئيس جنوب السودان سلفاكير إلى الخرطوم، والاتفاق المبرم بين الرئيس سلفاكير ورئيس السودان عمر البشير، ولا سيما بشأن تنفيذ اتفاق الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي. وفي هذا الصدد، ساندت جميع الوفود مقترح فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي الداعي إلى تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

٨ - وفي ما يتصل بالصومال، أقر مقدِّما العرض (نيجيريا والمملكة المتحدة) بالتقدم الحذر المحرز في الصومال، وأشادا بدور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ورحبا بالاتفاق الجديد بشأن الصومال. وأعربا عن تقديرهما لجهود التعاون التي تبذلها الهيئتان، بما في ذلك الاستعراض المشترك الذي أنجزته البعثة مؤخراً، وأعربا عن تطلعهما إلى نتائج الاستعراض. وشكرت المملكة المتحدة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما أبدته من شجاعة وتضحية، وأشارت إلى أنه بفضل جهودها هناك الآن أمل في مستقبل الصومال. ونوهت المملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرز في الصومال، لكنها قالت إن هناك ثلاث أولويات محددة من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت، وهي كما يلي: (أ) تحسين الحالة الأمنية وقدرة القوات الصومالية على كفالة الأمن؛ (ب) ودعم حكومة الصومال الاتحادية، بما في ذلك في ما تبذله من جهود من أجل المصالحة الوطنية وفي تنسيق الدعم؛ (ج) وتعزيز العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تجنب تضارب الأولويات.

٩ - وفي ما يتصل بجمهورية أفريقيا الوسطى، أشار مقدِّما العرض (فرنسا وموزامبيق) إلى الحالة غير المستقرة في البلد، وأعربا عن تقديرهما للدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، في استعادة السلام، بما في ذلك إنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً. وأبلغت فرنسا الأعضاء بأنها ستعرض عما قريب مشروع قرار بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى على مجلس الأمن، مما سيوفر الدعم المقدم إلى البعثة.

١٠ - وفي ما يتصل بالحالة في منطقة الساحل، رحب مقدِّما العرض (المغرب وأوغندا) باستعادة الحياة الطبيعية في مالي. وطلبت أوغندا الاهتمام والدعم من مجلس الأمن لعملية نواكشوط، وهي مبادرة الاتحاد الأفريقي الجاري تنفيذها والرامية إلى تعزيز التعاون في مجال الأمن وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. ورحبت كل من أوغندا والمغرب باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

١١ - وفي ما يتعلق بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وافقت رواندا والجزائر من حيث المبدأ على أن كلا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لهما مصلحة مباشرة في إقامة شراكة متينة وفعالة. وأكد جميع المتكلمين على أهمية العلاقة التي تربط بين المجلسين في معالجة احتياجات السلام والأمن في أفريقيا. وسلط المتكلمون الضوء على أوجه التقدم المحرز في هذه العلاقة، بما في ذلك فوائد الاجتماعات المنتظمة، ولاحظوا مع ذلك أن العلاقة ينبغي تعزيزها. وشملت اقتراحات تحسينها ما يلي: زيادة عدد الاجتماعات المشتركة، بما في ذلك البعثات الميدانية المشتركة؛ والإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها لكل مجلس مبعوثو وممثلو المنظمة الأخرى؛ وتحسين توقيتِ قرارات مجلس السلام والأمن لكي يتسنى لمجلس الأمن أخذها في الاعتبار؛ وتحسين الطرائق التي تستطيع بها الأمم المتحدة دعم الاتحاد الأفريقي وعملياته لدعم السلام. واعتُبرت منطقة البحيرات الكبرى والسودان وجنوب السودان والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل أمثلة قوية على المجالات التي عمل فيها المجلسان معاً. وذُكر أن ضرورة صوغ رؤية مشتركة وتنسيق الأولويات المتضاربة تكتسي أهميتهما، كما ذُكرت الحاجة إلى تحقيق مزيد من التكامل التام بين جهود التنمية الاقتصادية لمعالجة قضايا السلام والأمن.

١٢ - واقترحت الجزائر المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهي احترام تولي أفريقيا زمام أمورها وتحديد أولوياتها؛ والتحلي بالمرونة

والابتكار عند تطبيق مبدأ التبعية؛ والاحترام المتبادل لمبادئ الميزة النسبية والتقيد بها؛ وتقسيم العمل استناداً إلى مبدأ التكامل.

١٣ - وبعد انتهاء العروض، فُتح الباب كي يدلي الأعضاء الآخرون بتعليقاتهم. وطلب ممثل أوغندا من مجلس الأمن الاستماع إلى أفريقيا؛ وقال إن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي موجود على أرض الواقع، وإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يحل أي مشاكل في أفريقيا بمفرده. واقترح بدلا من أن يقوم مجلس الأمن بإرسال ''خبراء في بعثات سريعة''، أن يشجع على إجراء عمليات تحقق مشتركة بين الهيئتين. واقترحت نيجيريا ضرورة إجراء زيارات ميدانية تعاونية بين المجلسين، وأكدت أنه لو أصغت الهيئتان باهتمام إلى بعضهما البعض، لاختفت الأصوات النشاز.

١٤ - وأعرب ممثل أستراليا عن اتفاقه مع الحاجة إلى إقامة شراكات قوية بين الهيئتين. ووجود اتحاد أفريقي قوي وأمم متحدة قوية سيساعد على الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام. ودعا أيضاً إلى تحسين تنسيق التوصيات. ورداً على النداء الموجه من أوغندا إلى مجلس الأمن للاستماع إلى أفريقيا، قال ممثل المملكة المتحدة إن هناك حاجة حقاً للاستماع إلى أفريقيا، ولكن الاستماع يستلزم صوتاً يأتي في وقت مبكر. وأشار إلى حالات تأخر فيها الاتحاد الأفريقي في اتخاذ قرار، مثلما حدث في حالتي ليبيا وكوت ديفوار. وقال إن الأصوات عندما تتباين في المنطقة والمنطقة دون الإقليمية، كما هو في هذين المثالين، سيتعين على مجلس الأمن اختيار الجهة التي سيستمع إليها.

١٥ - وفي معرض التعليق على منطقة البحيرات الكبرى، كرر ممثلو الولايات المتحدة وتوغو والأرجنتين وجمهورية كوريا من جديد أهمية الاتفاق الإطاري في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وشددوا على أهمية التنمية الاقتصادية. وصرح ممثل أوغندا بضرورة ألا يقتصر تركيز لواء التدخل على حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولكن أيضاً على القوى الديمقراطية المتحالفة. وذكر ممثل أوغندا أنه يلزم إعادة النظر في آليات التحقق بحيث تعتمد بدرجة أقل على إرسال أفرقة الخبراء. وكررت ممثلة الولايات المتحدة التأكيد على أهمية المساءلة، وأبرزت ضرورة أن يسهم الإطار في عملية تسوية المنازعات في ما بين بلدان المنطقة.

دال - نتائج الاجتماع

١٦ - اعتمد الاجتماع البيان الذي جرى تعميمه بوصفه مرفقاً للوثيقة S/2013/611.

اللقاء برئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي

١٧ - عقدت الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، لقاء لبحث العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والقارة الأفريقية، مع التركيز بوجه خاص على قضايا القادة الكينيين المعروضة على المحكمة. وأقر جميع المتكلمين بالجدل الدائر في المحكمة بشأن القارة الأفريقية. وأفاد معظمهم بأن الحوار قد تأخر كثيراً.

اللقاء برئيس وزراء إثيوبيا

١٨ - كان اللقاء بهيلي ماريام ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، البرنامج الأخير لبعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا. وقد أوضح ممثل رواندا، بوصفه رئيساً مشاركاً للجزء المتعلق بأديس أبابا، أن المجلس قد طلب اللقاء به لأن المجلس يسلم دائماً بقيادة إثيوبيا في عملية التكامل في أفريقيا، وفي إحلال السلام والأمن في القارة، وفي تنمية البلدان الأفريقية. وأضاف قائلا إن المجلس قد أوفد بعثة مكثفة ومثمرة للغاية إلى أفريقيا، واصفاً كل مرحلة من مراحل الرحلة.

١٩ - وتحدث رئيس الوزراء قائلا إن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس مشكلة أمنية ولكنها مشكلة سياسية. ومضى يقول إن هذا النزاع مسألة داخلية ولكن يتعين على بلدان المنطقة أداء دور للإسهام في التوصل إلى حل لها. ووجه الشكر إلى مجلس الأمن لدعم محادثات كمبالا، وأضاف قائلا إنه من المهم تقديم الدعم إلى إطار السلام والأمن والتعاون بغية إحلال سلام دائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - وعلق رئيس الوزراء أيضاً على مواضيع التعاون بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والسودان وجنوب السودان، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي. وعن الحالة في أبيي، دعا رئيس الوزراء إلى الالتزام السياسي من جانب حكومتي السودان وجنوب السودان بغية إجراء استفتاء بشأن الوضع النهائي في تلك المنطقة. وعلى الرغم من أنه لا يشجع على اتخاذ جمهورية جنوب السودان أي قرار من جانب واحد بإجراء الاستفتاء، مفضِّلا اتخاذ قرار بتوافق الآراء، فقد ذكر أنه ينبغي تحديد مهلة زمنية لإجراء الاستفتاء.